الدرس الرابع

أسس الحكم الديمقراطى

المحتويات

- أسس الحكم الديمقراطى.
- قطار الديمقراطية.

مصطلحات مهمة

- المشاركة.
- المساواة.
- حكم الأغلبية.
- حقوق الأقليات.
- التسامح السياسى.
- المسئولية.
- المساءلة.
- الشفافية.
- الانتخابات الحرة العادلة والمنتظمة.
- الحرية الاقتصادية.
- التحكم فى استخدام السلطة.
- وثيقة الحقوق.
- تقبل نتائج الانتخابات.
- مبدأ تداول السلطة.
- التعددية الحزبية.
- سيادة القانون.

لا وجود لدولة ديمقراطية لو لم يؤمن شعبها بمبادئ وأسس الديمقراطية. وقد اجتمع الناس على بعض الأسس والمبادئ التى يجب أن تتوافر فى أى دولة ديمقراطية. وغالبًا ما تكون هذه الأسس والمبادئ منصوص عليها فى دستور الدولة. وبالرغم من استحالة تطابق دولتين ديمقراطيتين بشكل مطلق، لا يزال هناك بعض السمات الأساسية والمطالب الرئيسية للشعوب من حكوماتهم الديمقراطية. وسوف نعتبر النقاط التالية كلافتات الطريق فى الطريق المؤدى إلى الديمقراطية.

قطار الديمقراطية

هل يمكن أن يسير القطار على قضيب واحد؟..
ماذا يحدث لو فقدنا جزءًا أو أكثر من أجزاء أحد القضيبين؟..

الديمقراطية ليست فقط نظام حكم سياسى، بل هى قبل ذلك سلوك ثقافى اجتماعى يجب أن يتحلى ويقتنع به ويمارسه مواطنى أى وطن يسعى أفراده إلى إرساء حكم ديمقراطى.

فكما أن على الدولة ـ ممثلة فى الحكومة ـ تطبيق أسس وقواعد الديمقراطية فى الحياة السياسية، يجب وبنفس القدر على مواطنى هذه الدولة ممارسة أسس ومبادئ الديمقراطية فى حياتهم اليومية سواء كان فى المنزل أو العمل أو فى التعامل بين الأفراد بعضهم البعض وبين الأفراد ومؤسسات المجتمع الرسمى منه والمدنى.

فلقطار الديمقراطية قضيبان:
إحدهما يكون أجزاؤه الناس
والآخر تكون الحكومة أجزاؤه.

دور الحكومة

التعددية الحزبية | المشاركة | المساواة | حقوق الأقليات | التسامح السياسى

مبدأ تداول السلطة | حكم الأغلبية | الانتخابات الحرة العادلة والمنتظمة | الحرية الاقتصادية | المسئولية

دور المواطن

المساءلة | تقبل نتائج الانتخابات | التحكم فى استخدام السلطة

الشفافية | سيادة القانون | وثيقة الحقوق

١- المشاركة:

والمقصود بها مشاركة المواطنين بالرأى والفعل أيضا فيما يتعلق بشئون دولتهم. وهى أحد الدعائم الأساسية لبناء دولة ديمقراطية حقيقية. وهى حق لا يصح التنازل عنه تحت أى ظرف من الظروف، كما أنها واجب لا يجب التقاعس عنه لأى سبب من الأسباب.

فالحق هنا يأتى من كونك مواطن فى هذا الوطن، لك فيه نصيب مساو لغيرك من المواطنين سواء بسواء. والواجب يتأتى من حرصك على تقدم وضمان مستقبل وطنك.

والمشاركة تأخذ أشكالاً متعددة من النشاطات:

كالترشيح فى الانتخابات، والتصويت فيها.. والاطلاع على شئون الدولة، والاهتمام بما يحدث فيها.. والمساهمة فى الأنشطة التطوعية، الاجتماعية والمدنية..

وماذا أيضا ؟؟

.....

.....

.....

٢- المساواة:

جميع المواطنين متساوون فى الحقوق والواجبات. وهذا المبدأ من أهم مبادئ الديمقراطية. والمساواة تعنى أن كل أفراد المجتمع سواسية بغض النظر عن أى اعتبارات عرقية أو دينية أو جنسية أو اجتماعية. وهذا المبدأ يجب أن يطبقه الأفراد فى حياتهم قبل ان يكون قانونا يلتزمون به. والفروق بين المواطنين: كالغنى والفقر، أو لون البشرة، أو مكان الإقامة، وغيرها، لا تميز أحدا على أحد فالجميع مواطنين فى نفس الوطن.

فحقوق وواجبات الغنى = حقوق وواجبات الفقير..

وحقوق وواجبات الأسمر = حقوق وواجبات الأبيض..

وحقوق وواجبات الصعيدى = حقوق وواجبات السكندرى..

وماذا أيضا ؟؟

..... = ...

..... = ...

..... = ...

..... = ...

..... = ...

٣- حكم الأغلبية:

لأن احد أسس الديمقراطية تقوم على انتخاب نواب ينوبون عن مجموع المواطنين فى اتخاذ القرارات وسن القوانين، فهناك من يصوت لصالح حزب ما، وهناك من يصوت لصالح حزب آخر، وهكذا. ومن المنطقى أن يفوز حزب معين فى أى انتخابات. ففى أى منافسة من أى نوع هناك فائز كما أن هناك خاسر.

والحزب الفائز هو الحزب الذى نال أغلبية الأصوات، ويسمى حزب الأغلبية، أو الحزب الحاكم. والأحزاب الخاسرة هى التى حصلت عل أصوات أقل، وتسمى أحزاب الأقلية، أو أحزاب المعارضة. وتقوم الديمقراطية على مبدأ أن حزب الأغلبية هو الذى يحكم حتى موعد إجراء الانتخابات التالية.. وهذا ما يسمى بحكم الأغلبية.

- كيف تتوقع أداء أحزاب المعارضة فى المجلس النيابى ؟؟

.....

.....

.....

.....

- ما هو موقفك الشخصى إذا كنت صوَّت فى الانتخابات لحزب آخر غير حزب الأغلبية ؟؟

.....

.....

.....

.....

٤- حقوق الأقليات:

هى الحقوق التى تحظر التمييز ضد الأقليات على أسس عرقية أو دينية أو جنسية أو اجتماعية. وتتمتع الأقليات فى ظل النظم الديمقراطية بالحق فى الحفاظ على ثقافاتها ولغاتها وعقائدها الذى من شأنه إثراء الثقافة العامة والسائدة فى الدولة.

وهو مبدأ يجب أن يطبقه الأفراد فى حياتهم قبل ان يكون قانونًا يلتزمون به..

وماذا أيضا ؟؟

.....

.....

٥- المسئولية:

تجرى الانتخابات فى النظم الديمقراطية على أساس برامج انتخابية يقدمها المرشحون للمواطنين، فيشرح كل مرشح لماذا هو مقبل على الترشيح؟.. وماذا سيفعل عندما يصبح عضوا بالمجلس النيابى أو الحكومة؟.. وما السياسات التى سيتبعها لتحقيق مصالح المواطنين والوطن؟

ويفاضل المواطنون بين البرامج الانتخابية المختلفة، وبناء عليه يصوتون لزيد أو عمر.
عندما ينجح مرشح أو حزب فى الانتخابات يكون مسئولا أمام الناخبين (المواطنين) عن تنفيذ السياسات التى وعدهم بها..

وماذا أيضا ؟؟

.....

.....

٦- التسامح السياسي:

من حق المعارضة أن تعبر عن رأيها. فلا يعنى فوز حزب الأغلبية ألا يكون فى المجتمع رأى آخر غير رأى الأغلبية. وإذا كانت الشجرة تحتاج لمن يرويها حتى تستمر فى الحياة وتنمو. فإن رأى الأقلية هو الماء الذى يضمن للديمقراطية حياتها ونموها.

فإذا انفرد حزب برأيه ولم يسمع إلا صوته. نكون فى الحقيقة قد هجرنا الديمقراطية. وانتقلنا إلى نوع من أنواع الحكم الدكتاتورى. كما أن من واجب الأقلية أن تنبه الأغلبية لأخطائها (إن وقعت فى الأخطاء).. وإن لم تستجب الأغلبية ولم تستمع للرأى الآخر. فمن حق الأقلية بل ومن واجبها أن تسلك الطرق الدستورية للتعبير عن رأيها مثل:

إصدار صحف للتعبير عن رأيها..

عقد الاجتماعات لتبصير المواطنين (أقلية وأغلبية) بوجهة نظرها.

وماذا أيضا ؟؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٧- المساءلة:

وكما أن المرشح ـ متى نجح وأصبح نائبا عن الشعب ـ مسئول أمام ناخبيه عن تطبيق البرنامج الذى نجح على أساسه، والوفاء بتعهداته أثناء الحملة الانتخابية.

فإن من حق المواطنين، بل ومن واجبهم، مساءلته ومراقبة سلوكه داخل المجلس النيابى (سواء كان مجلس الشعب أو الشورى أو المجلس المحلى أو حتى مجلس إدارة نادى..... إلخ).

ولا تتوقف مساءلة المواطنين للنائب عند حدود أدائه داخل المجلس النيابى فقط، بل تشمل أيضا مساءلته عن الخدمات العامة (وليس الشخصية) التى يجب أن يؤديها لأبناء دائرته.
وإذا لم يلتزم بوعوده وتعهداته فمن حق الناخبين محاسبته على ذلك، وقد تصل المحاسبة إلى حد سحب الثقة منه.

وبالتبعية يكون من حق مجلس النواب مراقبة أعمال الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها على قراراتها وسياساتها.
ويتم هذا عن طريق:

تقديم سؤال..

تقديم استجواب..

وماذا أيضا ؟؟

.....

.....

.....

.....

٨- الشفافية:

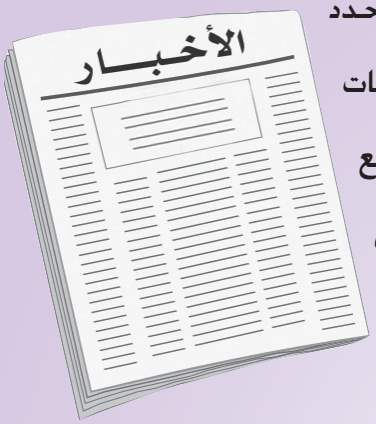

بدون معلومات وافية عن موضوع ما لا يمكن لأى شخص أن يحدد رأيا أو يتخذ قرارا. فالمعلومات هى الأساس فى تكوين وجهات النظر وتحديد المواقف. كما أن توفر المعلومات هى التى تمنع انطلاق الشائعات. فنقص المعلومات هى التى تجعل الناس يتصورون اشياء بعيدة عن الحقيقة، ويفسرون المواقف والأحداث بناء على تصوراتهم الخاصة.. كما أن نقص المعلومات أيضا هو الذى يجعل الناس يصدقون ما يمكن أن يقال لهم من أى جهة. ولذا فتوفر المعلومات واجب وحق:

- واجب على الحكومة أن توفر المعلومات لكافة المواطنين حتى يستطيعوا الاطلاع على شئون الوطن، ويتمكنوا من فهم ما يدور حولهم من أحداث، وبالتالى يصبح لديهم القدرة على المشاركة الفعالة.

- ومن حق المواطنين الحصول على المعلومات التى تمكنهم من القيام بدور فعال وإيجابى فى كافة النشاطات التى تمس حياتهم، وتحقق مصلحة الوطن.

وماذا أيضا ؟؟

.....

.....

.....

٩- الانتخابات الحرة العادلة والمنتظمة:

الانتخابات هى روح الحياة الديمقراطية. فبدونها لن يتمكن المواطنون من اختيار ممثليهم ونوابهم.

وعن طريقها يعبر المواطنون عن إرادتهم، ويحددون ما يرغبون فى تحقيقه سواء كان ذلك على مستوى شئون حياتهم الشخصية أو شئون الوطن عامة. ولذا يجب ان تتم الانتخابات فى سلام، دون ترهيب أو إجبار على اختيار مرشحين بعينهم.

فنتائج الانتخابات يجب أن تعبر عن الرغبات الحقيقية للمواطنين دون تدخل من أى جهة. كما يجب أن تعقد الانتخابات بشكل دورى منتظم، وفى مواعيدها المحددة سلفا وفقا للدستور والقانون. ومن حق كل مواطن بالغ الإدلاء بصوته وترشيح نفسه للمناصب الحكومية. ويجب ألا تكون هناك أى عوائق تجعل من الانتخابات عملية شاقة بالنسبة للمواطنين.

١٠- الحرية الاقتصادية:

للشعب الحق فى التمتع بالحرية الاقتصادية.. وهذا يعنى أن تضمن وتؤمن الحكومة للمواطنين حق الملكيات الخاصة والحق فى ممارسة الأعمال الحرة واختيار مهنتهم. فمن واجب الحكومة ان توفر المناخ الملائم والبيئة التشريعية والقانونية وسياسات التمويل اللازمة لازدهار ونمو الأعمال الحرة والمشروعات الخاصة.

كما أنه من حق المواطنين أيضًا السعى إلى إقامة مشاريعهم الخاصة: لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية من جانب، وللمساهمة فى نمو اقتصاد الوطن وازدهاره من الجانب الآخر.

١١- التحكم فى استخدام السلطة:

السلطة تعنى القوة.. وامتلاك القوة قد يغرى من يمتلكها على استخدامها دون ضوابط تحكمها..

ولذا فالممارسة الديمقراطية الصحيحة تعد ضمانة للحد من سوء استخدام السلطة، وتفشى الفساد. فالفساد هو استخدام السلطة والأموال العامة من قبل مسئولى الحكومة لخدمة مصالحهم الشخصية. وعادة ما تلجأ الدول لوسائل مختلفة للحد من هذه الممارسات غير الشرعية، فتنشىء مثلًا المحاكم المستقلة والهيئات الرقابية للتصدى لأية ممارسات غير مشروعة من قبل أى مسئول أو جهة حكومية.

١٢- وثيقة الحقوق:

ينظم الدستور حقوق المواطنين لحمايتهم من سوء استعمال واستغلال السلطة. وتتألف وثيقة الحقوق عادة من بنود تسعى لضمان الحقوق والحريات المدنية، ويقوم القضاء بتطبيق هذه البنود لضمان تطبيقها على كافة المواطنين دون تمييز أو محاباه.

١٣- تقبل نتائج الانتخابات:

لكل انتخابات ديمقراطية فائزين وخاسرين، وعلى المؤيدين للمرشح الخاسر احترام إرادة الأغلبية والخضوع لها.. وعلى الجانب الآخر على الأغلبية احترام رأى الأقلية والاستماع لها، والتعامل مع الأقلية باعتبارهم مواطنين لهم نفس القدر من الحرية فى التعبير عن آرائهم، ولهم ايضا نفس الحق فى المشاركة الفعالة بالمجتمع.. ويجب على الجميع (أغلبية وأقلية) أن يدركوا أن أقلية اليوم من الممكن أن يصبحوا أغلبية فى انتخابات قادمة.

١٤- مبدأ تداول السلطة:

تقوم الديمقراطية على هذا المبدأ. وعدم اعتراف أى حزب بهذا المبدأ يعنى عدم اعترافه بأسس ومبادئ الديمقراطية كافة.

فحزب الأغلبية فى هذه الانتخابات من حقه أن يحكم، ولكن على أن يكون مستعدًا لتسليم راية الحكم للحزب الفائز فى الانتخابات التالية. لأن من طبيعة النظام الديمقراطى ان تتداول الأحزاب المختلفة الحكم فى الدولة، فعندما يفشل حزب ما فى تحقيق مصالح الوطن والمواطنين، قد يقوم المواطنين بانتخاب حزب أخر يحقق مصالحهم. كما أن الظروف قد تتغير فتصبح سياسات أحد الأحزاب غير ملائمة لمتطلبات فترة ما.

١٥- التعددية الحزبية:

التعددية الحزبية هى جوهر الديمقراطية. فإذا كان بالبلاد حزب واحد، يصبح الحكم لرأى واحد، وهو ما نسميه بالدكتاتورية. فمع غياب التعددية تصبح الانتخابات بلا معنى، وتغيب المسئولية، ويحجم المواطنون عن المشاركة، ويصبح التحكم فى السلطة ومحاربة الفساد غير ممكن، وتسقط مبادئ المساواة.

ومن هنا فان الدور النشط للمواطنين فى السعى الى تكوين أحزاب أو الانضمام الى الأحزاب التى تعبر عن مصالحهم، والمشاركة الفعالة فى الحياة السياسية، ونبذ السلبية، كل هذه واجبات على المواطنين القيام بها لضمان تطبيق الديمقراطية.

١٦- سيادة القانون:

لو لم تطبق سيادة القانون فلا يمكن تطبيق أى من مبادئ الديمقراطية. القضاة هم حماة القانون والقائمون على إعمال سيادة القانون. وسيادة القانون تعنى أن لا أحد فوق القانون، حتى الملك أو رئيس الدولة، فعلى الجميع الالتزام بحكم القانون وتحمل نتائج مخالفتهم له.

فمن مبادئ الديمقراطية الأساسية تطبيق القانون بشكل عادل ومنصف على الجميع. وهو ما يطلق عليه بـ«استحقاق سيادة القانون».

أنشطة

التاريخ | اسم المجموعة | أسماء الطلاب

النشاط الخامس
قطار الديمقراطية

اعمل نموذج لقضبان السكك الحديدية من الورق المقوى

١- قسم القضيب الواحد أفقيا إلى أجزاء
٢- قم بكتابة الأسس المختلفة لنظام الحكم الديمقراطى (موجودة بالدرس) الخاصة بالحكومة والمواطن.
٣- قم بوضع هذه الأجزاء إلى جانب بعضها البعض أفقيا لتكوين قضيبين متوازيين..
٤- يجب عليك أن تراعى أن يضم احد القضيبين الأجزاء التى تحمل الأسس التى يتوجب على المواطنين الالتزام بها كمواطنين..
٥- كما أن يضم القضيب الثانى الأجزاء التى تحمل الأسس التى يتوجب على الحكومة الحفاظ عليها والسهر على تطبيقها فى الدولة والمجتمع.

ويتم تحديد اى من هذه الأسس لتوضع ضمن هذا القضيب أو ذاك من خلال النقاش المفتوح بينك وبين زملائك الطلاب.